الأمم المتحدة S/2020/1280

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2559 (2020)، المتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" الذي اتخذ في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020. لقد اتخذ القرار 2559 (2020) وفقا لإجراء التصويت المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء اتُفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق الأول) التي طرحت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1270 (انظر ضميمة المرفق 1)؛

والرسائل الواردة ردا عليها من أعضاء مجلس الأمن، والتي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (انظر المرفقات من 2 إلى 16).

والبيانات التي قدمها لاحقا أعضاء مجلس الأمن، وقدموا فيها تعليلات تصويتهم (انظر المرفقات من 17 إلى 20).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن

220121 301220 20-17701 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

رسالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراءات التي اتفق عليها أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

وقد ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". وقد وضع باللون الأزرق مشروع القرار هذا، الوارد في الوثيقة S/2020/1270 والمرفق في هذا النص.

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، أطرح للتصويت مشروع القرار المذكور أعلاه. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار هذا ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 16/00 مساء يوم الاثنين 21 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 16/00 مساء يوم الثلاثاء 22 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وأي تعليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة المبينة أعلاه إلى الموظف المسؤول عن شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة (sutterlin@un.org).

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن بيان نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت التي مدتها 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد انتهاء فترة التصويت بوقت قصير، بعد ظهر يوم الثلاثاء 22 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2020/1270

مجلس الأمن

Provisional
21 December 2020
Arabic
Original: English

ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في السودان، ***وإذ يشدد*** على أهمية الامتثال لها وتنفيذها على نحو كامل،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وتصميمه على العمل مع حكومة السودان، في ظل الاحترام التام لسيادته، من أجل المساعدة في التصدي لمختلف التحديات في السودان،

وإذ يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية لحكومة السودان عن حماية المدنيين في جميع أنحاء أراضيها، وإذ ينوه في هذا الصدد بخطة حكومة السودان الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) ***وإذ يحيط علما*** بالتزام حكومة السودان، على النحو المعرب عنه في رسالة الممثل الدائم للسودان المؤرخة 21 أيار/مايو 2020 (S/2020/429)، بتولي كامل المسؤولية عن حماية مواطنيها المدنيين، والالتزام بصورة صارمة بكل المعايير الدولية لحماية المدنيين، بما في ذلك الرصد الاستباقي والتوقع وتعزيز انتشار الجيش والشرطة العدلية، والحماية المجتمعية، وتسهيل المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من خلال إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عراقيل وضمان أمن وسلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشدد على ضرورة الخفض التدريجي بشكل منظم وآمن للعناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، بما يتماشى مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن بالغ تقديره للعمل الذي تؤديه العملية المختلطة في السودان ومساهمتها عموما في صون السلام والأمن في دارفور منذ إنشائها في عام 2007، ***وإذ يشيد*** بإسهام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة، ***وإذ يشدد*** على أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان،

وإذ يعرب عن دعمه لانتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، ***وإذ يؤكد*** في هذا الصدد أهمية التعاون الوثيق بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) وفريق الأمم المتحدة القطري المتكامل التابع لها، استنادا إلى الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالانتقال من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة،

وإذ يشجع الأمين العام على الإسراع في زيادة قدرة البعثة المتكاملة على تقديم المساعدة الفعالة، في حدود ولايتها، إلى حكومة السودان،

وإذ يرحب بتوقيع حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية وحركة تحرير السودان – جناح مني مناوي على اتفاق جوبا للسلام في جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وإذ يهنئ السودان وشعبه على هذا الإنجاز التاريخي الذي يمثل فرصة هامة لتحقيق سلام شامل ومستدام في السودان ومعلما هاما في المرحلة الانتقالية نحو مستقبل سلمي مستقر وديمقراطي ومزدهر للسودان، ***وإذ يثني*** على الأطراف في المفاوضات لما أبدته من إرادة سياسية والتزام، وإذ يرحب أيضا بدور حكومة جنوب السودان في تيسير المفاوضات،

وإذ يشجع الأطراف الموقّعة على اتفاق السلام على الشروع بسرعة في عملية التنفيذ، ولا سيما تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور والمنطقتين، وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وذات مغزى في تنفيذه، ***وإذ يحث*** الحركات المسلحة التي لها قوات في ليبيا، على نحو ما وثّقه كل من فريقي خبراء الأمم المتحدة المعنيين بليبيا والسودان، على سحبها فورا، ***وإذ يلاحظ*** أن اتفاق السلام ينص على دور محدد للأمم المتحدة في دعم تنفيذ أحكامه،

وإذ يحث الأطراف التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام مع حكومة السودان على أن تفعل ذلك فورا وبشكل بنّاء ودون شروط مسبقة من أجل الإسراع في اختتام المفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل، ***وإذ يدعو*** جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى مواصلة تشجيع الأطراف غير المشاركة في هذا الصدد،

وإذ يحيط علما بالتقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/1115)، ولا سيما التوصية بإنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 والتقدير الذي يفيد بأن أعمال تنظيف البيئة وإزالة الآثار التي خلفتها العملية المختلطة وإعادة الموظفين والجنود وأفراد الشرطة من المواقع المغلقة إلى أوطانهم ستستغرق ما يقدر بستة أشهر، رهناً بتطورات كوفيد-19 وموسم الأمطار، وإذ يؤكد أن تصفية العملية المختلطة بعد سحبها ستتطلب فترة زمنية معقولة،

وإذ يحيط علما ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (PSC/PR/COMM. (CMLXVIII))،

وإذ ينوّه بالآراء التي أعربت عنها حكومة السودان بشأن مستقبل العملية المختلطة خلال المشاورات التي جرت بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الخرطوم في الفترة من 22 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على النحو الموثّق في مواضع منها التقرير الخاص المذكور أعلاه،

1 - ***يقرر*** إنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

2 - ***يطلب*** إلى الأمين العام الشروع في الخفض التدريجي لعدد أفراد العملية المختلطة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وإتمام سحب جميع العناصر النظامية والمدنية، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة، في موعد لا يتجاوز 30 حزيران/يونيه 2021؛

3 - ***يقرر*** أن يأذن، طوال الفترة التي سيستغرقها الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، باستبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية المختلطة لحماية أفراد العملية المختلطة ومرافقها وأصولها؛

4 - ***يحث*** حكومة السودان على التنفيذ الكامل والسريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) وعلى حماية المدنيين في دارفور وفقا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ***وإذ يؤكد*** على ضرورة بناء ثقة المجتمعات المحلية في قدرة مؤسسات سيادة القانون على تحقيق العدالة وضمان المساءلة وتوفير الحماية القانونية للمجتمعات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المشردون والنساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة؛

5 - ***يطلب*** إلى حكومة السودان أن تحترم احتراما تاما جميع أحكام اتفاق مركز القوات المبرم في 9 شباط/فبراير 2008 إلى حين خروج العنصر الأخير للعملية المختلطة من السودان، ولا سيما الأحكام المتعلقة بسلامة العملية المختلطة وأمنها التي تنص، في جملة أمور، على أن تتخذ حكومة السودان جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة العملية المختلطة وأعضائها والأفراد المرتبطين بها وممتلكاتهم وأصولهم وأمنهم وحرية تنقلهم، وتتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية أعضاء العملية المختلطة والأفراد المرتبطين بها ومعداتهم وأماكن عملهم؛

6 - ***يدعو*** حكومة السودان، على جميع المستويات، إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها من أجل ضمان السحب المنظم والآمن للبعثة، بما يتماشى مع النتائج المتفق عليها للاجتماع الثامن والعشرين لآلية التنسيق الثلاثية بشأن العملية المختلطة المعقود في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بسُبل منها، على وجه الخصوص، إتاحة وصول الأمم المتحدة إلى مباني العملية المختلطة دون عوائق إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن تسليمها، وضمان حرية التنقل على نحو تام للعملية المختلطة وأفرادها والمتعاقدين معها، وكذلك لمركباتها وطائراتها، وإعادة نشر معدات العملية المختلطة ولوازمها وسائر أصولها داخل السودان دون عوائق، وقيام الأمم المتحدة بتصدير معداتها ولوازمها وسائر أصولها دون عوائق، والاستمرار في منح التأشيرات للأفراد اللازمين للخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، وإذ يلاحظ أن الأمم المتحدة، في سياق تنفيذ الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، ستمتثل للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة؛

7 - ***يطلب*** إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، عن طريق آلية التنسيق الثلاثية، إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في الخفض التدريجي والسحب، والعمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات من أجل معالجة أي مسائل قد تنشأ في هذا السياق؛

8 - ***يكرر*** طلبه إلى الأمين العام أن يواصل التخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها ويعجِّل بهما وفقا للسياسات والتوجيهات وأفضل الممارسات المعمول بها من أجل ضمان الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، ويكرر كذلك طلبه في هذا الصدد أن تواصل العملية المختلطة والبعثة المتكاملة التعاون الوثيق عن طريق آلية التنسيق المنشأة لتحديد الطرائق والأطر

الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف وأولويات استراتيجية مشتركة في دارفور، وكفالة التنسيق والتعاون عن كثب وتبادل المعلومات والتحليلات وتحقيق أقصى قدر من التآزر، وتسخير الموارد، وتلافي ازدواجية الجهود؛

9 - ***يدعو*** العملية المختلطة إلى أن تضع مع فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من العملية الانتقالية والخفض التدريجي للعملية المختلطة، ترتيبات مناسبة تمكِّن فريق الأمم المتحدة القطري من الإشراف على ما تبقى من أنشطة التعاون البرنامجي التي بدأتها العملية المختلطة في عام 2020، ولكن تنفيذها لم يكتمل بعدُ بسبب جائحة كوفيد-19، وذلك لكفالة الانتقال السلس لدعم بناء السلام ودعم تنمية قدرات حكومة السودان في دارفور؛

10 - ***يكرر كذلك*** طلباته إلى العملية المختلطة أن تكفل تسليم مواقع الأفرقة وأصول العملية طبقا للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة، مع اتخاذ جميع الخطوات والاحتياطات العملية لكفالة نقل الأصول بأمان إلى سيطرة الكيان المعيّن، ***وإذ يهيب*** بالعملية المختلطة وحكومة السودان إلى القيام على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطاري منقح يكفل مبدأ الاستخدام النهائي المدني وأمن وسلامة مواقع أفرقة العملية المختلطة وأصولها التي جرى تسليمها والتي لن تستخدمها البعثة المتكاملة وشركاؤها من فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل؛

11 - ***ينوّه*** بالتزام حكومة السودان، تمشيا مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، باستخدام ما جرى تسليمه من مواقع أفرقة العملية المختلطة من جانب المستعملين النهائيين للأغراض المدنية بشكل حصري، ***وإذ يحث*** حكومة السودان على أن تكفل استعمال مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سُلمت سابقا ومواقعها التي سيجري تسليمها في المستقبل لتلك الأغراض؛

12 - ***يكرر كذلك*** دعوته حكومة السودان إلى أن تختتم على وجه السرعة تحقيقاتها الجارية في عمليات النهب التي وقعت في مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سبق تسليمها، ***ويهيب*** كذلك بحكومة السودان أن تواصل محاسبة الأفراد الذين شاركوا في حوادث النهب هذه؛

13 - ***يطلب*** إلى العملية المختلطة والدول الأعضاء وحكومة السودان اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية سلامة جميع أفراد العملية المختلطة وأمنهم وصحتهم تمشيا مع القرار 2518 (2020)، بما في ذلك عن طريق السماح بعمليات الإجلاء الطبي، من أجل منع انتشار مرض كوفيد-19 في أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها؛

14 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على جميع التطورات ذات الصلة بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها في شكل مرفق للتقارير المنتظمة المطلوب تقديمها بشأن البعثة المتكاملة في القرار 2524 (2020)، وإحاطة شفوية يقدمها بحلول 31 تموز/يوليه 2021 بشأن اكتمال الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإغلاقها؛

15 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقييما للدروس المستفادة من تجربة العملية المختلطة في موعد لا يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

16 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المرفق 2

رســـالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى الرسالة المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن مشـــروع القرار S/2020/1270 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن الســـودان وجنوب السودان".

ووفقا للإجراءات المحددة لاعتماد مشاريع القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار هذا. وفي هذه المرحلة، لا يعتزم وفد بلدي تقديم تعليل للتصويت.

(*توقيع*) فيليب **كريدلكا**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

رسالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم، سيدي، وفريقكم على دعمكما القوي في تيسير إجراء التصويت.

وأرجو أن تتفضلوا بالعلم بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار S/2020/1270، الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

(*توقيع*) داي **بينغ**

السفير

نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق 4

رســـالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1270 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، صـــوت وفد الجمهورية الدومينيكية مؤيدا لمشـــروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسيه سنغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

المرفق 5

رســـالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن وفد بلدي، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يصوت مؤيدا لمشروع القرار الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2020/1270.

(*توقيع*) سفين **يورغنسن**

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 6

رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، الذي وضع باللون الأزرق تحت الرمز S/2020/1270. وتصوت فرنسا مؤيدة له.

(*توقيع*) ناتالي برودهيرست **إستيفال**
السفيرة
نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 التي يشرع فيها في إجراء تصويت خطي وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1270.

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه. وتجدون طيه تعليلا للتصويت في هذا الصدد (المرفق 17).

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
السفير
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 8

رســـالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشــارة إلى الرســالة المؤرخة 21 كانون الأول/ديســمبر 2020 الموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المتعلق بانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2020/1270).

وأبين بموجب هذه الرسالة أن إندونيسيا تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

رسالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار (S/2020/1270) الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بالبند من جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد مشاريع القرارات خلال فترة القيود المفروضة بسبب جائحة فيروس كورونا، أتشرف بأن أشير إلى أن جمهورية النيجر تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) نياندو **أوغي**
الوزير المستشار
القائم بالأعمال للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق 10

رســـالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشـرفني أن أُقر باسـتلام رسـالتكم المؤرخة 21 كانون الأول/ديسـمبر 2020، بشـأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق بالبند من جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2020/1270).

ووفقاً للإجراءات المتبعة لاعتماد مشـاريع قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضـة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، الواردة في رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2020 من مجلس رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، أتشرف بأن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1270.

(*توقيع*) ديمتري أ. **بوليانسكي**

السفير

النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/1270) الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق بالبند من جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إنغا روندا **كينغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 12

رســـالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية بشـأن بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، الوارد في الوثيقة S/2020/1270.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 13

رسالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

ردا على الرسالة المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان والسودان"، الوارد في الوثيقة S/2020/1270، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) طارق **الأدب**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق 14

رســـالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشــارة إلى رســالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 21 كانون الأول/ديســمبر 2020، فإن المملكة المتحدة تصــوت لصــالح مشــروع القرار (S/2020/1270) فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان".

(*توقيع*) باربرا **وودورد**

السفيرة

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

رسالة مؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" (S/2020/1270)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) كيلي **كرافت**

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق 16

رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم الأعمال بالنيابة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 والمتعلقة بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1270، أود أن أبلغكم بموجب هذا بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) فام هاي **أنه**

السفير

القائم الأعمال بالنيابة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق 17

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

في عام 2007، نُشـــرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي أول بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام، من أجل حماية المدنيين والعمليات الإنسانية والمسـاعدة على تحقيق الاسـتقرار في إقليم دارفور الذي مزقته الحرب في السـودان. اليوم، وبعد مرور أكثر من 13 عاما، سـيغلق مجلس الأمن فصـل حفظ السـلام في دارفور، بينما يواصـل السـودان إحراز تقدم في عملية الانتقال الديمقراطي.

ويحدد مشـروع القرار الذي قدمه القائمان بالصـياغة، المملكة المتحدة وألمانيا، إلى مجلس الأمن، واعتمد للتو بوصفه القرار 2559 (2020)، طرائق تخفيض تدريجي للعملية المختلطة خلال فترة ستة أشهر، تعقبها فترة تصـفية لاحقة. وسيوفر هذا أساسا قانونيا لانسحاب آمن ومنظم ويساعد على كفالة انتقال سلس في الوقت الذي تتولى فيه حكومة السودان المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين في دارفور.

وقد انخرط القائمان بالصـياغة على نطاق واسـع مع حكومة السـودان قبل المفاوضـات وخلالها. ونحن مقتنعون بأن القرار 2559 (2020) يتماشـى تماما مع طلبات حكومة السـودان، وكذلك مع توصـيات التقرير الخاص المشـترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشـأن إنهاء ولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2020، ثم بدء عملية خفض تدريجي وتصـفية للبعثة. ونرحب بالتزام حكومة السودان بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة خلال هذه الفترة.

ومع ذلك، نأسف لأن البعثة لن تتمكن من مواصلة إنجاز بقية مهامها، كما هي، وينبغي أن تظل، الممارسة المتبعة خلال عمليات التخفيض التدريجي لبعثات حفظ السلام. ومع انتهاء ولاية العملية المختلطة، يجب أن تكون حكومة السـودان مسـتعدة لسـد الفجوة التي سـيخلفها رحيل البعثة. وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ستساعد السلطات، فإنها ليست مصممة لتحل محل العملية المختلطة من حيث توفير الحماية المادية. ولذلك، تحث ألمانيا الحكومة السـودانية على الإسـراع في اسـتعداداتها لحماية المدنيين بما يتماشـى مع خطتها الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429).

ونود أن نشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في نص مشروع القرار. كما نشكر المملكة المتحدة على تعاونها الممتاز بوصفها زميلة في صياغة مشاريع القرارات بشأن ملف السودان خلال فترة خدمة ألمانيا كعضـو غير دائم في مجلس الأمن خلال العامين الماضـيين. والأهم، فإننا نعرب عن امتناننا لموظفي البعثة الشـجعان التابعين للعملية المختلطة، الذين بذلوا قصـارى جهدهم لمسـاعدة شـعب السودان في سعيه إلى تحقيق سلام دائم.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار 2559 (2020) بشأن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونشيد بالقائمين على الصياغة، ألمانيا والمملكة المتحدة، على جهودهما استهدفت التوصل إلى توافق في الآراء. كما نشيد بوحدة المجلس في دعم السودان في هذه المرحلة الانتقالية.

لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة للقرار 2559 (2020)، لأننا على ثقة بأن السودان مستعد لبدء فصل جديد يمضي فيه البلد نحو السلام والاستقرار والازدهار. وفي هذا الصدد، نرحب بأن مجلس الأمن يؤكد، من خلال القرار 2559 (2020)، على أهمية تولي السودان زمام الأمور في المرحلة الانتقالية، مع الاحترام الكامل لسيادة السودان وسلامته الإقليمية.

ولا يترك القرار 2559 (2020) مجالا لسوء التفسير بشأن لوجستيات الخفض التدريجي أو الدور القيادي للسودان في هذه العملية الانتقالية. وإندونيسيا، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة وعضو حالي في مجلس الأمن، تشرفت بالعمل في العملية المختلطة مع أعضاء آخرين في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ونرحب بالانسحاب المسؤول للعملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي تعقبه فترة تصفية مدتها ستة أشهر. وينبغي أن يتم هذا الانسحاب مع ضمان سلامة وأمن ورفاه جميع حفظة السلام والموظفين العاملين في العملية المختلطة.

إن التحديات التي تواجه العملية الانتقالية في السودان تستدعي من جميع الأطراف كفالة الحفاظ على كل ما أحرز في البلد من تقدم وزيادة تعزيزه. ونحن على ثقة من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ستتمكن، بدعم من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة، من أداء دورها في تقديم المشورة لحكومة السودان ومساعدتها ودعمها، بما في ذلك في تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429).

وأخيرا، أود أن أنهي بياني بتهنئة السودان مرة أخرى وهو يشرع في فصل جديد من رحلته. وليطمئن إلى أن إندونيسيا لا تزال ملتزمة بدعم السودان على طريق السلام والازدهار الدائمين.

المرفق 19

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار 2559 (2020)، الذي يحدد طرائق انسحاب منظم وآمن للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وباتخاذ هذا القرار، أعاد مجلس الأمن تأكيد أهمية سلامة وأمن حفظة السلام، ومضى قدما بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور. ومع ذلك، نأسف لعدم إمكانية اتخاذ قرار أكثر حصافة – قرار كان من شأنه أن يمكن العملية المختلطة من مواصلة تقديم الدعم لحكومة السودان وأهل دارفور خلال فترة انسحابها، تمشيا مع سابقة مجلس الأمن الأخيرة بشأن إغلاق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

فبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا وهايتي، كان لها جميعا ولايات حتى انتهاء عمليات خفضها التدريجي. وقد حال موقف حكومة السودان، وتوصية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولاحقا الموقف الذي اتخذه بعض أعضاء مجلس الأمن، دون اتباع المجلس لهذه السابقة. ولذلك ستنتهي ولاية العملية المختلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر، على الرغم من أن ما يقرب من 000 7 فرد من الأفراد النظاميين و 900 من الموظفين المدنيين لا يزالون في الميدان في دارفور. كل ما سيكون بمقدورهم فعله هو حزم أمتعتهم وانتظار مغادرة المنطقة.

ونظرا لحجم وموقع العملية المختلطة داخل السودان، فإن انسحاب البعثة لن يكون مثل أي إغلاق لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مؤخرا. ومن المرجح أن يزداد هذا التحدي اللوجستي الضخم تعقيدا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وعلاوة على ذلك، هناك سابقة مثيرة للقلق تتمثل في نهب مواقع وأصول أفرقة تابعة للعملية المختلطة تم تسليمها، مما جعلها عديمة الفائدة للسلطات المحلية وأهالي دارفور.

طلبت حكومة السودان إنهاء ولاية العملية المختلطة. وتقع على عاتقها الآن مسؤولية التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الصعيدين الوطني والمحلي خلال عملية الخفض التدريجي للعملية وتصفيتها. وتحث المملكة المتحدة الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمكن العملية المختلطة وأفرادها ومعداتها المملوكة للوحدات من مغادرة دارفور بطريقة منظمة وآمنة. كما ندعو حكومة السودان إلى ضمان أمن مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سلمتها والتي لن تستخدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أو فريقها القطري المتكامل، تمشيا مع الاتفاقات القائمة، وكفالة استخدامها من جانب المستعملين النهائيين للأغراض المدنية بشكل حصري لفائدة أهل دارفور.

وفي ضوء انتهاء ولاية العملية المختلطة، فإن المسؤولية عن الأمن – وتحديدا عن حماية المدنيين في دارفور – تقع الآن على عاتق حكومة السودان وحدها. وتبين الزيادات الأخيرة في العنف في دارفور أن هذا لن يكون مهمة سهلة. وترحب المملكة المتحدة بالتزام حكومة السودان القوي بالاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل، وتحثها على الإسراع بتنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429). وبالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الأطراف على الوفاء بجميع التزاماتها في اتفاق جوبا للسلام الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا وضمان تنفيذه بالكامل. وبمجرد أن تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بكامل طاقتها، فإنها ستتمكن من الاضطلاع بدور هام في دعم السلطات السودانية في بناء

قدراتها على حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة السودان إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في سعيها إلى تفعيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بسرعة وضمان أن يكون الانتقال من العملية المختلطة مستداما.

وفي حين أن القرار 2559 (2020) يحدد مسارا واضحا لانسحاب العملية المختلطة بشكل منظم وآمن والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فإننا لا نعتقد أنه ينبغي أن يشكل سابقة لانسحابات عمليات حفظ السلام في المستقبل. وتأمل المملكة المتحدة، حيثما أمكن، أن يتمكن المجلس والأمم المتحدة من العودة إلى أفضل الممارسات السابقة المتمثلة في تزويد بعثات حفظ السلام بولايات إلى حين الانتهاء من انسحابها كوسيلة لضمان الانتقال الآمن والمستدام من حفظ السلام إلى بناء السلام.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

عندما أنشئت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام 2007، كانت هذه العملية أكبر عملية لحفظ السلام من نوعها. كما أنها كانت عملية حفظ السلام الوحيدة التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل مشترك.

وبعد مرور أكثر من 10 سنوات، نحتفل اليوم بنهاية العملية المختلطة وكذلك نهاية حقبة. وتعترف الولايات المتحدة بمساهمات وقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن العديد من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي ساعدت على حماية المدنيين والنهوض بالسلام في دارفور. ونعترف أيضاً بأن 288 فرداً من أفراد العملية المختلطة ضحوا بأرواحهم في سبيل تعزيز السلام والأمن في المنطقة والعالم. وسوف نكرم تضحياتهم وتضحيات أسرهم.

وفي حين واجهت العملية المختلطة العديد من التحديات، فليس لدينا شك في أنها تترك وراءها دارفور أكثر أمنا وسلاما. وستظل إسهامات العملية المختلطة في تعزيز الشرطة السودانية ومنح صوت لأهالي دارفور في مفاوضات السلام تؤتي ثمارها على المدى الطويل. وأصبحت مهام الاتصال في الولايات التابعة للعملية المختلطة، والتي عملت على نقل أنشطة سيادة القانون وبناء السلام من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بمثابة نموذج لعمليات انتقال السلام والنزاع في جميع أنحاء العالم. ونتطلع إلى تقييم الأمانة العامة للأمم المتحدة للدروس المستفادة من العملية المختلطة لتوجيه عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

وعلى الرغم من إنجازات العملية المختلطة، فإن الولايات المتحدة تدرك أن النزاع في دارفور لم ينته بعد. يشكل اتفاق جوبا للسلام في السودان ركيزة أساسية لبناء هيكل حكم أكثر شمولا في السودان، ومع ذلك فهو لا يشمل جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد الذي لا يزال يسيطر على أراضي في دارفور. ولا يزال القتال مستمرا أيضا في منطقة جبل مرة، ولا يزال أكثر من 1,8 مليون شخص مشردين في جميع أنحاء دارفور. ويعيش العديد من هؤلاء المشردين في مخيمات حيث لا توفر السلطات السودانية سوى القليل من خدمات الأمن أو الدعم أو لا تقدمها على أي حال. لقد ولد جيل ونشأ في هذه المخيمات، وهؤلاء الناس يستحقون مستقبلا أفضل.

ونحث حكومة السودان بقوة على التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بينما تقوم البعثة بعملية الخفض التدريجي. وعلى الرغم من أن العملية المختلطة ستوقف جميع عملياتها اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر، فإن البعثة تحتاج إلى وقت وإلى استمرار قدرتها على التنقل بحرية في جميع أنحاء منطقة عملياتها الحالية في دارفور من أجل نقل معداتها وأفرادها من مواقع الأفرقة المتبقية البالغ عددها 18 موقعا. ويجب على العملية المختلطة والسلطات السودانية أيضا أن تأخذا الوقت اللازم لضمان تسليم مواقع أفرقة العملية المختلطة على نحو مسؤول، واتخاذ الاحتياطات المناسبة لتجنب المشاكل المتعلقة بالنهب الذي حدث سابقا. وينبغي أن تستخدم المواقع، بمجرد تسليمها، لأغراض مدنية فقط، مثل الجامعات أو مراكز التدريب. وينبغي بذل كل الجهود لضمان أمن هذه المواقع والممتلكات والمعدات المرتبطة بها.

ومع استمرار النزاعات في دارفور، أصبحت السلطات السودانية الآن مسؤولة مسؤولية كاملة عن حماية المدنيين ومنع اندلاع حوادث العنف أصلا. وبينما نرحب بالخطة الوطنية لحكومة السودان لحماية المدنيين (انظر S/2020/429)، فإننا نحث السلطات السودانية بقوة على الإسراع في تنفيذ الخطة، لا سيما فيما يتعلق بوضع مبادرات الخفارة المجتمعية للمشردين في دارفور.

كما ندعو القادة السودانيين إلى التحلي بالشفافية الكاملة بشأن الأعضاء المقترح ضمهم إلى القوة الأمنية المشتركة الجديدة، بما يتيح فحص وضمان استبعاد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني. كما يجب على القادة السودانيين ضمان التحقيق في جميع هذه الانتهاكات أو التجاوزات سواء كانت تعود إلى الأيام الأولى للنزاع أو وقعت في وقت أحدث، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ومن أجل السلام الدائم الحقيقي، يجب أن تكون هناك مساءلة.

ونتطلع إلى معرفة كيف سيمكن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان – وهي البعثة السياسية الخاصة الجديدة – أن تدعم السودان، وستدعمه، في حماية المدنيين وبناء الثقة بين أبناء دارفور والقوة المشتركة الجديدة.

ومنذ عام 2007، ساهمت حكوماتنا والعديد من الحكومات الأخرى إسهاما كبيرا في العملية المختلطة. وتتطلب مساهماتنا المشتركة اليقظة والرصد المستمرين لضمان أن السودان يلتزم بمسؤولياته مع تقليص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بمسؤوليته عن حماية المدنيين.

والولايات المتحدة تقف إلى جانب أهل دارفور والسودان في هذا الوقت الحاسم. وما زلنا شريكا ثابتا في دعم السلام والأمن في المنطقة.